رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد (1718) السنة السابعة - الاثنين (8) شباط 2010

اليـــوم في المدى

السهيل: أنباء استبعادي غير صحيحة

□ بغداد - المدى

نفت النائبة المستقلة صفية السهيل في تصريح خصت به (المدى) الاتهامات الموجهة اليها بشأن قيامها بعملية التزوير في شهادتها الدراسية هي عارية عن الصحة ، مبينة انها خريجة الجامعة الاردنية قسم العلوم السياسية والادارة العامة.

وكانت انباء صحفية قد نشرت ان مفوضية الانتخابات قررت إبعاد النائبة صفية السهيل من الترشيح للانتخابات المقبلة لتقديمها شهادة مزورة.

واضافت السهيل ان هذه الاخبار من ضمن الحملة التي تشن عليها لمواقفها الثابتة من قضية اجتثاث البعثيين من المشاركة في العملية السياسية والانتخابات.

المفوضية تلمّح إلى تأجيل الانتخابات..

البرلمان يؤجل جلسته الطارئة.. والائتلاف يهدّد بالمقاطعة إذا شارك البعثيون

□ بغداد - هشام الركابي

اعلن اياد السامرائي رئيس مجلس النواب تأجيل الجلسة الاستثنائية التي كان من المقررعقدها امس الاحد الى اليوم الاثنين وذلك لعدم وصول تقرير الهيئة التمييزية الخاص بمعالجة وضع المبعدين عن الانتخابات النيابية المقبلة ، فيما ألمحت مفوضية الانتخابات، إلى إمكانية تأجيل الانتخابات التشريعية للسماح بالنظر في كل الطعون التي يقدمها المستبعدون، في وقت هددت كتلة الائتلاف الوطني العراقي بمقاطعة الانتخابات، إذا سُمح للمشطوبين بالمشاركة فيها.

وقال السامرائي في مؤتمر صحفي حضرته (المدى): ان الهيئة التمييزية قررت مراجعة ملفات المبعدين عن الانتخابات بموجب قرار هيئة المساءلة والعدالة خلال مدة لا تتجاوزموعد بدء الحملة الدعائية للمرشحين للانتخابات والمقرر أنطلاقها في الثاني عشر من الشهر الحالي.

وكان من المقرر ان يعقد مجلس النواب جلسة استثنائية عصر امس لمناقشة قرار الهيئة التمييزية بتأجيل النظر بالطعون للمرشحين المستبعدين من الانتخابات البرلمانية الى ما بعد الانتخابات.

من جانب اخر قال رئيس الوزراء نوري المالكي اننا لن نسكت على الجرائم التي ارتكبها البعثيون من اعدامات وابادة وتعذيب جسدي ونفسي ، وان القضاء لابد ان ينتصر للمظلومين ولعوائلهم التي تحملت مشاهدة ابنائها يذبحون ويمثل بجثثهم امام الانظار.

وذكر بيان لمكتب المالكي ان رئيس الوزراء استقبل امس المواطنة والدة الشهيد احسان علي حسين الذي ذبح على ايدي المجرمين من (فدائيي صدام) في واحدة من الجرائم البشعة التي عرضتها المحكمة الجنائية العليا خلال محاكمة قمع الانتفاضة الشعبانية .

ونقل عن المالكي قوله ان التاريخ يعيد نفسه وهذه الجريمة هي عار عليهم وفخر لنا كشفت للعالم الوجه القبيح لازلام النظام البائد خلال فترة حكمه التي اذاق فيها الشعب العراقي مر العذاب.

في غضون ذلك، قال سردار عبدالكريم؛ عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إن المفوضية لا تستبعد تأجيل موعد الانتخابات في حال عدم التوصل إلى قرار حاسم بشأن مشاركة القوائم والأشخاص في الانتخابات النيابية المقبلة، خلال أسبوع.

وأضاف عبدالكريم في تصريحات صحفية، أن «مفوضية الانتخابات لا تزال بانتظار قرار المحكمة الفيدرالية، بشأن مشاركة القوائم المبعدة عن الانتخابات النيابية المقبلة، من عدمها»، مبينا أن «تأخير إجراء الانتخابات النيابية غير مستبعد، في حال عدم التوصل إلى قرار بشأن مشاركة المبعدين من الانتخابات، حتى قبل يومين من بدء الحملات الانتخابية»، المقررة يوم ١٢ (شباط) الحالي.

وأوضح أن «السبب في احتمال تأخير موعد إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة يعود إلى عدم وجود الوقت الكافي للبدء بالحملات الانتخابية، التي عادة ما تجرى قبل الانتخابات بشهر واحد، وانتظار بت المحكمة الفيدرالية في مشاركة القوائم والأشخاص المشمولين بقرار هيئة المساءلة والعدالة، بإبعادهم عن المشاركة في الانتخابات المقبلة يجعل الوقت ضيقا أمام البدء بالحملات، وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر».

من جانبه اوضح علي اللامي؛ المدير التنفيذي للهيئة المستقلة للمساءلة والعدالة، أوضح في تصريح لـ (المدى) أن هناك سببين لرفض قرار الهيئة التمييزية؛ الأول هو «عجز الهيئة التمييزية عن النظر في جميع الطعون المقدمة إليها قبل وقت الانتخابات، وهذا مخالف للصيغ التي رسمها القانون للهيئة التمييزية، والتي تحدد ٢٠ يوما للنظر في طعون المتضررين، بغض النظر عن مشاركتهم في الانتخابات».

أما السبب الثاني، حسب اللامي، فهو «السماح للمستبعدين، بسبب شمولهم بإجراءات المساءلة والعدالة، بالمشاركة في الانتخابات، علما أن الهيئة التمييزية لا يمكن أن تقرر مشاركة المستبعدين أو عدمها».

وأضاف أن «قرار الاستبعاد لم يكن من هيئة المساءلة والعدالة، وإنما كان قد صدر من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وما صدر عن هيئتنا (هيئة المساءلة) هو فقط شمول هؤلاء بقرار المساءلة وتابع «بالتالي، فليس من اختصاصات الهيئة أن تميّز قرارات المفوضية، وكان بإمكان المشمولين بإجراءات المساءلة، والمبعدين من قبل مفوضية الانتخابات، أن يطعنوا بقرار المفوضية خلال ٣ أيام، وبامتناعهم عن الطعن في قرارات المفوضية، حُرموا حقهم القانوني».

وفي سياق متصل، أعلن النائب عن الائتلاف الوطني، محمد البياتي، أن أعضاء كتلة الائتلاف بجميع أطيافهم، هددوا بعدم المشاركة في الانتخابات المقبلة، إذا تم تمرير قرار الهيئة التمييزية.

الأعرجي لـ المدى: إجراءات اجتثاث الهاشمي قانونية

بهاء الاعرجي

□ بغداد - احياء الموسوي

أعلن رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي بهاء الاعرجي، امس، تقديمه طلبا إلى هيئة المساءلة والعدالة لدراسة إمكانية شمول نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بإجراءات المساءلة والعدالة.

وقال الاعرجي في اتصال هاتفي مع المدى :انني "أتقدم بطلب شخصي كوني رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب إلى هيئة المساءلة والعدالة اطلب منها التدقيق في أقوال وأفعال الهاشمي خلال زيارته للولايات المتحدة لوجود ترويج واضح فيها لحزب البعث المنحل"، مشيرا إلى أن "تصريحات الهاشمي الأخيرة بشأن عودة العنف الطائفي وعمليات القتل العشوائي في البلاد، إذا تم منع البعثيين من المشاركة في الانتخابات تمثل انتهاكا للمادة السابعة من الدستور العراقي".

وكان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي طالب باحترام القرار الذي أصدرته الهيئة التمييزية القضائية بشأن تعليق قرارات هيئة المساءلة والعدالة الخاصة باستبعاد مرشحين عن الانتخابات النيابية المقبلة، محذرا من تصاعد أعمال العنف في حال اعتبرت الانتخابات "غير شرعية".

وأضاف الاعرجي انه "طلب من هيئة المساءلة والعدالة عدم الرضوخ للمجاملات السياسية وتطبيق إجراءات قانون الهيئة على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مهما كانت الظروف".

من جانب اخر اكد النائب محمد ناجي عضو الائتلاف الوطني لـ (المدى) ان الترويج لحزب البعث يعد مخالفة دستورية وان الهاشمي يجب ان يكون امينا على صيانة وحفظ الدستور كونه نائبا لرئيس الجمهورية الا ان تصريحاته الاخيرة في الولايات المتحدة تدل على عدم احترامه للدستور فهو يريد عودة البعثيين وهذا بحد ذاته مخالفة للمادتين ٧ و١٣٥ واللتين تشيران إلى منع الترويج لحزب البعث ، فيما اكد النائب طه درع ان الدستور العراقي له موقف واضح وصريح من الاشخاص الذين يروجون للبعث ومجرد الدفاع عن البعثيين والمطالبة بعودتهم يعد مخالفة دستورية ، واننا نعجب من ان يسعى بعض الساسة العراقيين من المشاركين بالعملية السياسية للدفاع عن البعثيين والتحذير من اجتثاثهم.

عبد المهدي: قرار هيئة التمييز خارج اختصاصها

عادل عبد المهدي

□ بغداد - فراس القيسي

اكد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ان قرار الهيئة التمييزية باشراك جميع المستبعدين في الانتخابات من جهة ومنع الفائز من حق اشغال مقعده الا بعد البت باعتراضه " هو خارج اختصاص الهيئة ".وذكر مكتبه في بيان تلقت (المدى) نسخة منه ، ان عبد المهدي اصدر توضيحا للتساؤلات الواردة اليه من عدد من النواب ومن الاعلام عن موقف عبد المهدي من قرار الهيئة التمييزية المختصة بنظر الطعون المقدمة على قرارات هيئة المساءلة والعدالة. واضاف : " ان موقف نائب رئيس الجمهورية هو انه تشكلت قناعة بان القرار يجب ان ينحصر في الفصل بين ثبوت الادلة او عدم ثبوتها وذلك انسجاما مع المادة ٩/٢ من قانون المساءلة والعدالة التي تحصر مهمة الهيئة في الطعون المقدمة من المشمولين بالاجراءات المنصوص عليها " . واوضح البيان: " ان قرار اشراك الجميع في الانتخابات من جهة ومن الجهة الاخرى منع النائب الفائز (حق اشغال مقعد في مجلس النواب والتمتع بالحقوق والامتيازات التي يمنحها القانون لاعضاء مجلس النواب ومنها الحصانة البرلمانية والمزايا المالية وغيرها الا بعد البت باعتراضه) هو خارج الاختصاص ايضاً " . ولفت البيان الى " ملاحظات عبد المهدي هي رؤية قانونية اجرائية ليس الا ، استوجبها دور رئاسة الجمهورية في السهر (على ضمان الالتزام بالدستور) حسب المادة ٦٧ من الدستور الذي يجب ان يتعامل معه الجميع باعتباره حصناً مستقلاً لا يقبل التدخل في شؤونه من أي طرف اخر لتطبيق العدالة وحسن تنفيذ القوانين والاجراءات في بلدنا الحبيب.

كيف تستدل ...على مركز الاقتراع في انتخاب مجلس النواب ٢٠١٠

في ٧ آذار ٢٠١٠

السابع من اذار ٢٠١٠ سيكون موعدنا جميعاً للتصويت في انتخاب مجلس النواب المقبل وان استدلال الناخب على مراكز الاقتراع يضمن حقه في الانتخاب والادلاء بصوته واختيار من يمثله ويمكن الاستدلال على مراكز الاقتراع عن طريق اتباع احدى الطرق التي رسمتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعلى النحو الاتي :-

الى مركز الاقتراع

لاتفوت فرصة اختيار ممثليك في مجلس النواب المقبل

لمزيد من المعلومات يمكنك الاتصال على الارقام المجانية
زين العراق | اسياسيل
٧٧٧٧
البريد الالكتروني callihec@ihec-iraq.com

١ بطاقة معلومات الناخب:
وزعت المفوضية وعن طريق الفرق الجوالة التابعة لها في محافظات العراق كافة بطاقة معلومات الناخب التي تتضمن معلومات عن اسم ورقم مركز الاقتراع وعنوانه.

٢ لافتات الاستدلال:
ستقوم المفوضية بتعليق لافتات استدلال في المناطق قرب المركز الفرعيه تتضمن معلومات عن اسم وعنوان ورقم مراكز الاقتراع والنقاط الدالة.

٣ الموقع الالكتروني :
يقدم الموقع خدمات عديدة للناخبين يستفيد منها الناخب في الاستدلال على مركزه الانتخابي ومحطة اقتراعه ولهذا الغرض يفتح الناخب الصفحة الرئيسة من الموقع (www.ihec,iq) وسيجد (ايقونة) مكتوب عليها عبارة (للتعرف على مكان انتخابك اضغط هنا) وبعد ادخال رقم مركز التموين ورقم البطاقة التموينية للناخب تظهر له النتيجة فوراً.

٤ مركز الاتصالات:
اذا تعذر على الناخب معرفة مركز الاقتراع يمكنه الاتصال بالرقم المجاني ٧٧٧٧ وسيحصل على الاجابة المطلوبة بعد ان يقدم معلومات تخص رقم مركز التموين ورقم البطاقة التموينية للناخب.

٥ موظف دعم البيانات :
سيكون هناك في كل مركز اقتراع موظف متخصص لأرشاد الناخب على مركز اقتراعه الصحيح بعد ان يقدم معلومات تخص رقم مركز التموين ورقم البطاقة التموينية للناخب.

٦ بوسترات الدلالة:
سيكون لكل مركز فرعي بوسترات تضم اسماء مراكز الاقتراع التابعة له.

٧ بوسترات الناخبين:
ستقوم المفوضية بنشر بوسترات جدارية تحتوي قوائم الناخبين في كل مركز اقتراع قبل (١٥) يوماً تتضمن اسماء الناخبين وتعتمد التسلسل الالفبائي يوزع على المحطات التابعة للمركز.

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
کۆمیسیۆنی باڵای سەربەخۆی هەڵبژاردنەکان
The Independent High Electoral Commission
www.ihec.iq